

اثر العوائد النفطية على النمو الاقتصادي في العراق

(دراسة قياسية للمدة 1970 - 2015)⁽¹⁾

الأستاذ الدكتور كريم سالم حسين الغالبي* الباحث/ساجد سالم موسى

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص: تشكل العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي المصدر الرئيس لتمويل برامج التنمية التي عجزت في تنمية القطاعات الصناعية والزراعية لتنويع الاقتصاد طوال العقود الماضية، ولغرض بيان دور هذه العوائد على مستوى الاقتصاد وتحديداً على النمو الاقتصادي، يأتي هذا البحث عبر استخدام الاساليب القياسية كاختبارات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والتكامل المشترك Co integration وخلصت الدراسة الى اثبات فرضية البحث ان هناك علاقة سلبية (عكسية) بين العوائد النفطية ومعدلات نمو القطاعات الانتاجية (الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي) التي شهدت تراجع كبير بنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

The impact of oil revenues on economic growth in Iraq (A standard study for the period 1970-2015)

Researcher: Sajid Salem Musa

Professor. Dr : Karim Salem Hussein Ghalbi

Qadisiyah University / Faculty of Management and Economics / Department of Economics

Abstract : The oil revenues in the Iraqi economy have been the main source and the only source of funding for development programs, government spending and investment over the past decades. It is incapable of industrial and agricultural development policies and diversification of the economy. It is characterized as an unilateral economy. The study concluded that there is a negative (inverse) relationship between oil revenues and sector growth rates. (Manufacturing and agricultural sector), which witnessed a significant decline in terms of their contribution to the composition of GDP recently.

E- mail: ss875959@gmail.com

⁽¹⁾ بحث مستل من رسالة الماجستير للطالب ساجد سالم موسى مشاري

E- mail : kareem_sa62@yahoo.c

* استاذ دكتور في جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المقدمة

يحتل القطاع النفطي اهمية استثنائية في الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط الخام وتشكل صادرات النفط الخام نسبة 97% من صادرات العراق الاجمالية، كما ان العلاقة ما بين انتاج النفط كنشاط اقتصادي وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى ضعيفة، ماعدا بعض الصناعات التحويلية، فالبلد يعتمد على واردات الريع بقدر كبير لتمويل الموازنة العامة في الانفاق العام ويشكل اكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، هذا الاعتماد على النفط سبب تضائل نسب مساهمات القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي وإلى تشويه الهيكل الاقتصادي، حيث بدأ النشاط الزراعي والصناعي بالتراجع المستمر.

أهمية الدراسة : *Study Importance*

تأتي أهمية الدراسة من ان الموارد الطبيعية الناضبة المتمثلة بالنفط الخام لها دور كبير في نمو الاقتصادي العراقي من خلال استثمار العوائد النفطية في دعم القطاعات الرئيسية غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة الدراسة : *Study Problem*

تكمن المشكلة مع تزايد العوائد النفطية وتراجع معدلات نمو القطاعات الانتاجية الاساسية في العراق المهمة كالقطاع الزراعي والصناعي وتدني نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مما يشكل اختلال هيكلي واضح في تركيبة الناتج.

هدف الدراسة : *Study Objective*

اكتسب البحث اهميته من انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الرئيسية كالقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي وتأثير العوائد النفطية على الاقتصاد العراقي والتي من اهمها المرض الهولندي ولعنة الموارد.

فرضية الدراسة : *Study Assumption*

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان هناك اثر سلبي او علاقة عكسية للعوائد النفطية على مساهمة القطاعات الانتاجية (الصناعة التحويلية والزراعة) في الناتج المحلي الاجمالي.

منهجية الدراسة : *Study Approach*

لغرض اثبات فرضية البحث تم تقسيم البحث الى المحاور التالية :
المبحث الاول : تطور كميات انتاج وايرادات النفط الخام في العراق 1970-2015.
المبحث الثاني : الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي.
المبحث الثالث : قياس اثر العوائد النفطية على قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة.

حدود الدراسة : *Study Limitations*

تتخذ الدراسة حدودها المكانية والزمانية جمهورية العراق من خلال التركيز على العوائد النفطية ونسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على مجموعة من البيانات والإحصائيات الخاصة بالاقتصاد العراقي للمدة 1970-2015.

المبحث الاول : تطور كميات انتاج وايرادات النفط في العراق للمدة 1970-2015

1 : تطور كميات الانتاج للنفط الخام للمدة 1970-2015

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 طالبت الحكومة العراقية الشركات النفطية بالتفاوض من اجل زيادة انتاج النفط الخام الا ان الشركات قامت بتجميد الزيادة في الانتاج ما يسمى بفترة الركود النفطي من 1961 - 1972 في تلك الفترة، واستمرت على ذلك حتى صدور قانون 80 لسنة 1961 الذي مهد لتأسيس شركة نفط العراق الوطنية عام 1964 التي بدورها باشرت بأبرام العقود مع الاتحاد السوفيتي سابقا وفرنسا وهنغاريا في حفر ابار في حقول الرميلة بطاقة 100 ألف برميل يوميا⁽¹⁾، وكان التوجه السياسي ملائم لعملية تأميم الشركات النفطية العراقية خلال فترة 1972-1975 وبعد التأميم قامت شركة النفط الوطنية من خلال الإدارة الوطنية المباشرة بنشاط كبير لعمليات الاستكشاف والاستخراج والتطوير، وتعاهد على مقاولات فرعية مع الشركات النفطية (الفرنسية والروسية)، ادى هذا الى توسيع الطاقة الإنتاجية، وكما يشير الجدول (1) الى ارتفاع إنتاج النفط الخام التدريجي من 1.5 مليون برميل يوميا بنسبة نمو بلغ 1.8 % في عام 1970 إلى 3.5 مليون برميل يوميا في عام 1979⁽²⁾، بمعدل نمو بلغ نسبته 35.7 % وهي نسبة كبيرة اي ان هذه المرحلة تسمى **بذروة انتاج النفط العراقي** كما هو واضح في الشكل البياني (1) ارتفاع كبير للإنتاج، ثم بعد ذلك بدء الانتاج بالانخفاض الى ان وصل الانتاج 897.4 ألف برميل يوميا عام 1981 ومعدل نمو سالب -66.1 وهو واضح في الشكل البياني رقم (1) وهي تعتبر **الصدمة الانتاجية الاولى** كبيرة لقطاع النفط العراقي، بسبب الحرب العراقية الايرانية عام 1980 وما لحق هذا القطاع من دمار الى البنية التحتية وتوقف بعض خطوط التصدير⁽³⁾، ويبين الشكل (1) اثر الصدمة على الانتاج وبعدها بدء الانتاج بالارتفاع التدريجي حتى وصل عام 1989 الى 2.785.8 مليون برميل يوميا بمعدل نسبة نمو 1.5، بعدها **صدمة الانتاج النفطي الثانية** عام 1991 انخفض الانتاج النفطي الى 282.5 مليون برميل يوميا بمعدل نمو سالب - 86.6 % وهي تعتبر نسبة منخفضة جداً وهو اقل انتاج للنفط خلال مدة الدراسة 45 عام، نتيجة احتلال الكويت وما نتج عنه من حصار اقتصادي من قبل الامم المتحدة على صادرات العراق النفطية حسب القرار رقم 661 في اب 1990 وكما موضحة في الشكل البياني رقم (1)، ثم ارتفع الانتاج النفطي ارتفاع طفيف خلال فترة الحصار، وبعدها ارتفع الانتاج بعد قبول العراق برنامج النفط مقابل الغذاء، الصادر من الامم المتحدة رقم 986 عام 1999 الى 2.719 مليون برميل يوميا⁽⁴⁾، وفي عام 2003 تم رفع الحظر عن صادرات النفط العراقية بموجب الفقرات 12 و13 و14 حسب قرار مجلس الامن الدولي المرقمة 1483 في 2003 وانهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعد 6 أشهر تولى صندوق تنمية العراق (DFI) Development Fund for Iraq⁽⁵⁾، وفي العام نفسه تمت **صدمة انتاج النفط الثالثة** انخفض الانتاج الى 1.377.8 مليون برميل يوميا بمعدل نمو سالب بلغ -35.2 بعد ان كان الانتاج 2,126.5 مليون برميل يوميا في عام 2002، وهي فترة

الاحتلال الامريكي وما خلفه هذا الاحتلال من دمار وتخريب شامل والمتعمد لهذا القطاع الحيوي ففي عام 2005

الجدول (1)

تطور حجم انتاج النفط في العراق للمدة 1970-2015 (مليون برميل/يوم)

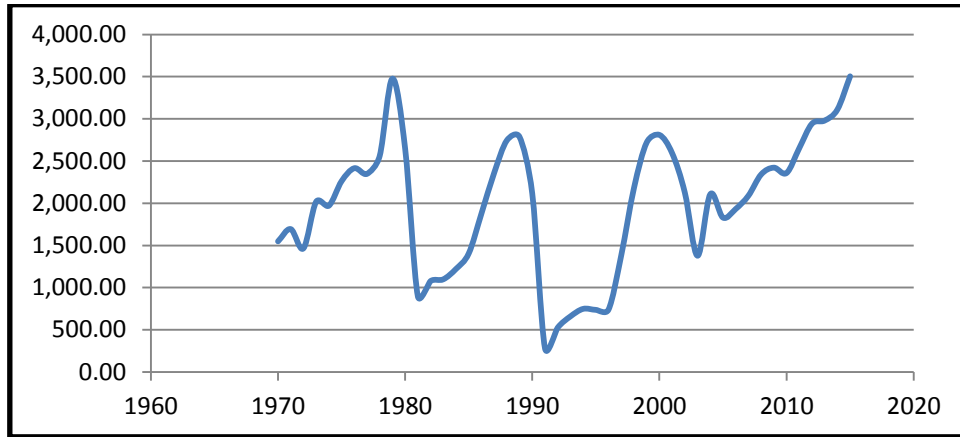
السنة	الانتاج	معدل نمو %	السنة	الانتاج	معدل نمو %
1970	1.548.6	—	1993	659.5	25.3
1971	1.694.1	9.4	1994	748.7	13.5
1972	1.465.5	13.5 -	1995	736.9	1.6 -
1973	2.018.1	37.7	1996	740.4	0.5
1974	1.970.6	2.4 -	1997	1.383.9	86.9
1975	2.261.7	14.8	1998	2.181.1	57.6
1976	2.415.4	6.8	1999	2.719.8	24.7
1977	2.348.2	2.8 -	2000	2.810.0	3.3
1978	2.562.0	9.1	2001	2.593.7	7.7-
1979	3.476.9	35.7	2002	2.126.5	18.0-
1980	2.646.4	23.9 -	2003	1.377.8	35.2 -
1981	897.4	66.1 -	2004	2.106.2	52.9
1982	1.078.4	20.2	2005	1.830	13.3 -
1983	1.098.8	1.9	2006	1.932	5.6
1984	1.221.3	11.1	2007	2.089	8.1
1985	1.404.4	15.0	2008	2.341	12.1
1986	1.876.5	33.6	2009	2.422	3.5
1987	2.358.7	25.7	2010	2.358.1	2.6-
1988	2.744.5	16.4	2011	2.652.6	10.5
1989	2.785.8	1.5	2012	2.942.4	10.9
1990	2.112.6	24.2 -	2013	2.980.0	1.2
1991	282.5	86.6 -	2014	3.110.0	4.4
1992	526.2	86	2015	3.504.1	12.6

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1-OPEC, Annual Statistical Bulletin , (2004), (2006), (2008), (2010) (2015) , (2016).

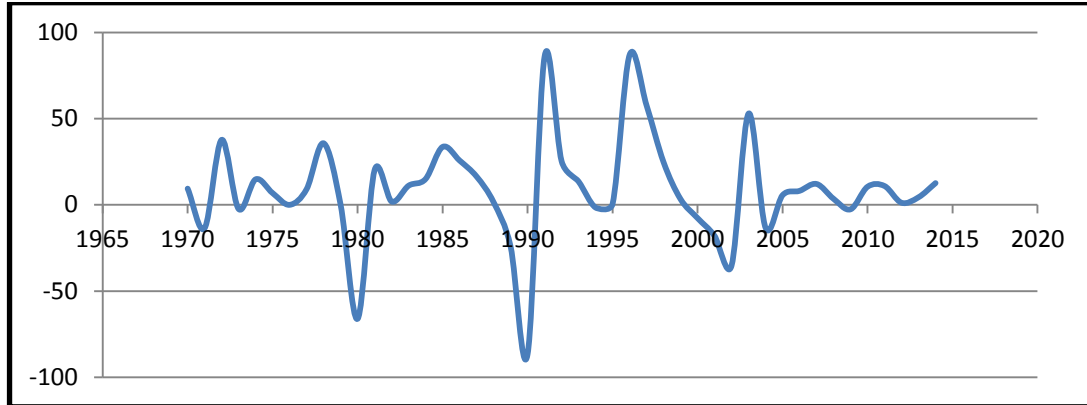
2- التقرير الاحصائي السنوي (2016)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الوابك)، جدول 11، ص 28.

بلغت الهجمات الارهابية على المنشآت النفطية 165 هجمة وقدرت تكلفة الاضرار حوالي 6.25 بليون دولار وكانت انابيب النقل اكثر تضرراً، بحيث قدرت اضرار الخطوط الداخلية وخطوط التصدير 5.83 بليون دولار وبلغت اضرار الحقول 300 مليون دولار⁽⁶⁾، ثم بدئت فترة الانتعاش في الانتاج النفطي وبلغت قيمة الانتاج الى ما كان عليه عام 1979 وهو نفس الانتاج تقريباً لعام 2015 الذي بلغ 3.504.1 مليون برميل يومياً والشكل البياني (1) يوضح هذا الارتفاع، وهذا التحسن في الانتاج راجع الى التخصيصات الاستثمارية الكبيرة من قبل الحكومة وجولات التراخيص الاولى والثانية من قبل الشركات الاجنبية عام 2009 لقطاع النفط، والذي توقعت وصول العراق الى انتاج 12 مليون برميل يومياً عام 2017⁽⁷⁾، وهي كمية انتاج اقل مما كان مخطط لها من قبل وزارة النفط، كما تنبأ خبراء صندوق النقد الدولي ان انتاج النفط في الاجل المتوسط والحالي أن يصل العراق إلى (4.7) مليون برميل يومياً في 2018⁽⁸⁾.



المصدر: نتائج برنامج الجاهز اكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

الشكل (1) تطور انتاج النفط في العراق للمدة 1970 - 2015.



المصدر: نتائج البرنامج الجاهز اكسل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

الشكل (2) معدل نمو انتاج النفط للمدة 1970-2015.

2: تطور إيرادات النفط الخام في العراق للمدة 1970 – 2015

خلال عقد السبعينات وهي مدة تأمين النفط العراقي الذي شهد الانتاج والاسعار بالارتفاع، ومن خلال الجدول (2) بلغت إيرادات النفط 788 مليون دولار عام 1970 وسعر البرميل 2.1 دولار كما هو واضح في الشكلين (3) و (4)، ثم ارتفعت الإيرادات عام 1974 الى 6.543 مليون دولار بسبب ارتفاع الاسعار الى 10.4 دولار بنسبة نمو في الإيرادات هي 255.2 % **مدة الانتعاش الاولى** ثم ارتفعت الإيرادات عام 1979 لتصل الى 21.382 مليون دولار بسعر برميل 29.2 دولار وهو اعلى معدل انتاج خلال وصل اليه العراق خلال اربعة عقود الماضية بلغ ما يقارب 3.5 مليون برميل يومياً وفي عام 1980 ارتفعت الإيرادات الى 26.096 مليون دولار بسعر برميل 36 دولار وهذه الزيادة هي نتيجة ارتفاع الاسعار وزيادة الانتاج والتصدير وتعتبر هذه **مدة الانتعاش الثانية** للإيرادات النفطية، ثم جاءت فترة الثمانينات الحرب العراقية الايرانية الصدمة الاولى لقطاع النفط وما تركته من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي وخاصة قطاع النفط فانخفضت الإيرادات تدريجياً لتصل الى ادنى مستوى لها في عام 1986 وهي 6.905 مليون دولار بمعدل نمو سالب - 31.6 بسبب انخفاض اسعار النفط وتوقف خطوط نقل النفط وتعرض المنشأة النفطية للدمار ادى الى انخفاض الانتاج والتصدير، ثم بعد ذلك ارتفعت الإيرادات بشكل تدريجي الى ان وصلت عام 1989 الى 11.867 مليون دولار بمعدل نمو 27% لكن هبطت الإيرادات مرة اخرى بسبب اجتياح الكويت عام 1990 وفرض الحصار الاقتصادي على صادرات العراق من قبل الامم المتحدة ادى ذلك الى انخفاض الإيرادات بشكل كبير كما هو واضح في الشكلين (3) (4) وكانت خسارة العراق للمدة 1990-1996 قدرت ب 100 مليار دولار⁽⁹⁾، وفي عام 1991 وصل معدل النمو سالب - 96.3 وتقدر ب 0.351 مليون دولار بسعر 18.6 دولار، استمرت الإيرادات بهذا الانخفاض لمدة سبع سنوات وفي عام 1997 تم صدور قرار الامم المتحدة النفط مقابل الغذاء وتم رفع الحظر الجزئي عن صادرات العراق النفطية وارتفعت

الايادات الى 4.280 مليون دولار وهي فترة الانتعاش الثالثة للإيرادات وبدأت ترتفع الإيرادات النفطية وصلت في عام 2000 ب 19.771 مليون دولار مع ارتفاع سعر برميل النفط 27.6 دولار ثم رجعت الإيرادات بالانخفاض اثناء الاحتلال الأمريكي عام 2003 الى 8.348 مليون دولار بمعدل نمو سالب - 33.7 ثم ارتفعت الإيرادات بشكل كبير 50.6 بمعدل نمو نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام 97.35 دولار للبرميل وفي عام 2008 كما هو واضح في الشكلين (3) (4) خلال الاشهر الثمانية الاولى ارتفعت الإيرادات بسبب ارتفاع اسعار النفط كما في الجدول رقم (2) و الشكل البياني (5) مدة الانتعاش الرابعة، ثم انخفضت اسعار النفط مرة اخرى 59.5 دولار للبرميل في عام 2009 وصلت الإيرادات الى 41.330 مليون دولار بمعدل نمو سالب -30.6 نتيجة الازمة العالمية عام 2008 وفي عام 2010 حققت العوائد النفطية ارتفاعاً بسبب ارتفاع الاسعار الى 77.4 وزيادة الانتاج بمعدل نمو للإيرادات 26.3%⁽¹⁰⁾، ثم تزايد الطلب العالمي على النفط ادى الى ارتفاع الاسعار الى مستوى 106.7 ارتفعت الإيرادات الى قمة الهرم مدة الانتعاش الخامسة منذ اكتشاف النفط العراقي في عام 2012 وصلت 94 مليار دولار، ثم عادت اسعار النفط الخام مرة اخرى في عام 2015 للانخفاض 44.7 دولار للبرميل كما في الشكل البياني (5) بحيث وصلت الإيرادات الى 49.1 مليون دولار بمعدل نمو سالب - 41.6 كما هو واضح في الشكلين (3) (4)، ويرجع هذا الى انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة عدد من الاسباب منها تخمة السوق من المعروض النفطي وزيادة انتاج النفط الصخري الأمريكي و رفع الحظر عن صادرات النفط الايرانية وتباطؤ النمو العالمي ومنها اسباب سياسية بين القطبين الولايات المتحدة الأمريكية و السعودي من جهة والروسي الايراني من جهة أخرى لالحاق الضرر باقتصاد القطب الثاني من خلال زيادة المعروض النفطي وخفض الاسعار، وقدر صندوق النقد الدولي خسارة العراق من انخفاض قيمة الصادرات النفطية ب 46 مليار دولار في عام 2015⁽¹¹⁾، وكان عجز الموازنة لعام 2016 بأكثر من 24 ترليون دينار بافتراض سعر برميل النفط 45 دولار والكمية المصدرة للنفط قدرت ب 36 مليون برميل يومياً⁽¹²⁾.

الجدول (2)

تطور حجم الايرادات النفطية في العراق للمدة 1970 – 2015

السنة	الايرادات مليون دولار	معدل نمو الايرادات %	السنة	الايرادات مليون دولار	معدل نمو الايرادات %	السنة
1970	0.788	—	1993	0.425	11.8 –	16.4
1971	1.083	37.4	1994	0.421	1 –	15.5
1972	1.027	5.2 –	1995	0.470	11.6	16.9
1973	1.842	79.4	1996	0.680	44.7	20.3
1974	6.543	255.2	1997	4.280	529.4	18.7
1975	8.227	25.7	1998	5.111	19.4	20.3
1976	9.201	11.8	1999	12.104	136.8	17.5
1977	9.560	3.9	2000	19.771	63.3	27.6
1978	10.913	14.2	2001	15.685	20.7 –	23.1
1979	21.382	95.9	2002	12.592	19.7 –	20.75
1980	26.096	26.1	2003	8.348	33.7 –	25.61
1981	10.039	61.5 –	2004	19.509	133.7	31.41
1982	9.933	1.1 –	2005	23.199	18.9	45.66
1983	7.816	21.3 –	2006	30.299	30.6	55.65
1984	8.863	13.4	2007	39.530	24.9	66.78
1985	10.097	13.9	2008	59.538	57.3	97.35
1986	6.905	31.6 –	2009	41.330	30.6 –	61.0
1987	9.416	36.4	2010	52.203	26.3	77.4
1988	9.312	1.1 –	2011	83.0	59.0	107.5
1989	11.867	27.4	2012	94.0	13.3	109.5
1990	9.594	19.2 –	2013	89.214	5.1 –	105.9
1991	0.351	96.3 –	2014	84.1	5.7 –	91.6
1992	0.482	37.3	2015	49.1	41.6 –	44.7

المصادر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

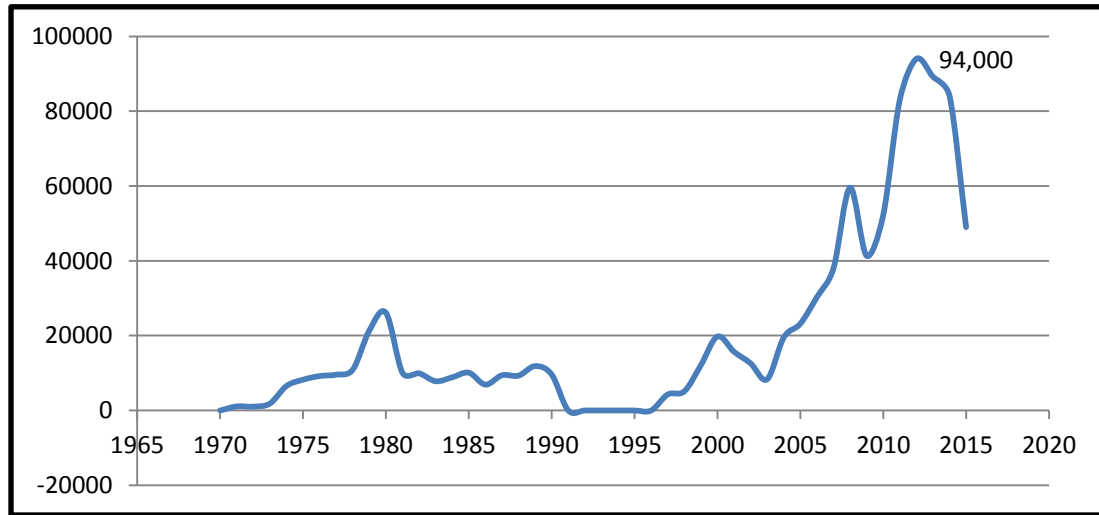
1- OPEC,(2004), Annual Statistical Bulletin, Table5/ 23, P(13,31).

2- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنوات 2014 ، 2015، الموجز الإحصائي للمحافظات، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، ص21، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، السعر الفوري لخامات اوبك 2003-2008، الصادرات حسب نظام المنسق (H.SO2) للسنوات 2007-2010-2015، لسنة 2012، مديرية احصاء التجارة 2015، مديرية الحسابات القومية 2014، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009 – 2013 .

3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2013، تطور الاسعار من 2009 - 2013. 2014، الملاحق الإحصائية، ص394.

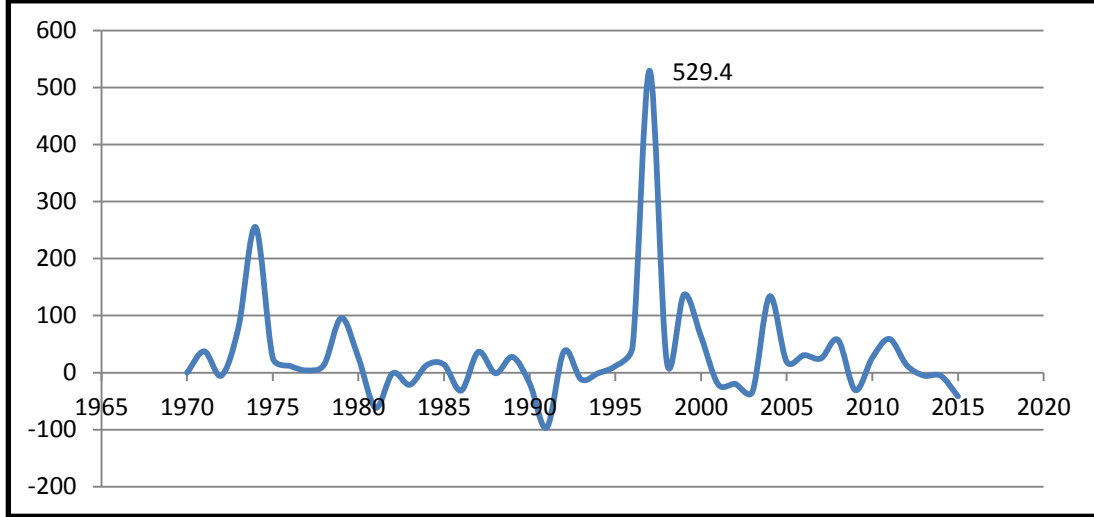
4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوات 2005 ، 2006 ، 2015.

5-International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2015 Article IV Consultation with Iraq,2015.



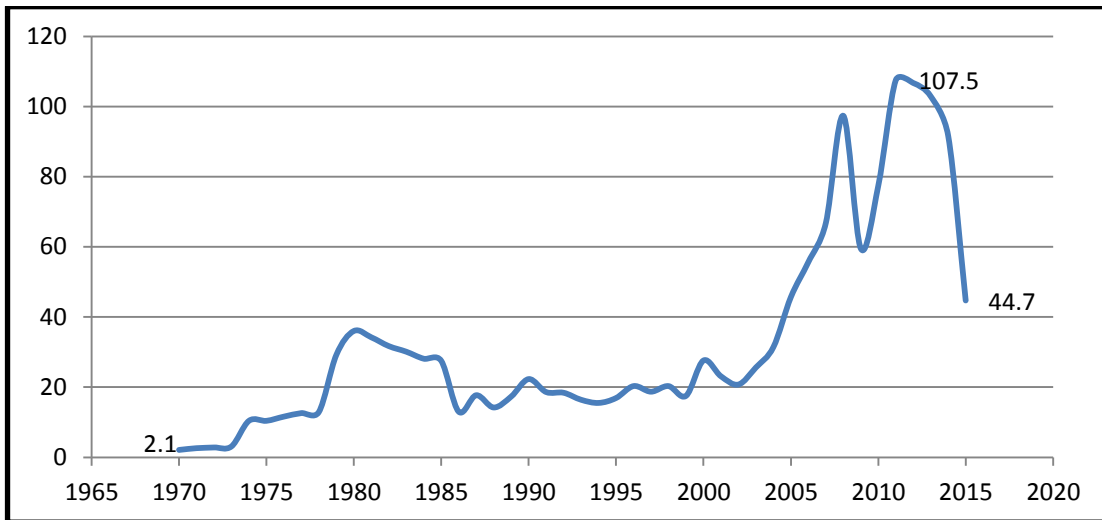
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

الشكل (3) تطور الإيرادات النفطية في العراق 1970-2015 مليون دولار.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

الشكل (4) معدل نمو الايرادات النفطية للمدة 1970-2015 .



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

الشكل (5) تطور اسعار النفط الخام للبرميل بالدولار للمدة 2015-1970 .

المبحث الثاني : الاهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الرئيسة في الناتج المحلي

الاجمالي في العراق GDP للمدة 1970 – 2015.

يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي GDP احد المقاييس الشاملة لبيان محصلة النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة، وله اهمية لكل دولة فهو يعكس قوة ومثانة اي دولة، كما له تأثير كبير على الأفراد وعلى السوق.

وبالنظر للجدول (3) نجد ان عقد السبعينات ساهم قطاع النفط بنسبة 30.2 % لعام 1970، وقطاع الزراعة ساهم ب 16.2% في الناتج المحلي الاجمالي لعام 1970 وان نسبة مساهمة القطاعين الصناعي و الزراعي تعتبر منخفضة كما موضح بالشكل البياني (6)، وبلغ متوسط الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الفترة 1973 - 1980 ب 52.63 % من الناتج المحلي الاجمالي ويعود الى بداية التأميم في عام 1972 والى ارتفاع اسعار النفط الطفرة النفطية الاولى من 2.1 – 10.4 دولار خلال الاعوام 1970-1974⁽¹³⁾، اما في عام 1980 بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي ب 4.6 % مع ارتفاع نسبة قطاع النفط الى نسبة 65.3 % ويرجع الى سياسة التنمية المتبعة في اهمال قطاع الزراعي والاستثمار في قطاع النفط بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط اما في عام 1982 تراجع قطاع النفط الى 39.5% بسبب الحرب الايرانية⁽¹⁴⁾، اما القطاع الصناعي بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي GDP منخفضة طيلة فترة السبعينات بحيث ارتفعت الى 10 % وهي اقصى نسبة في عام 1972 وانخفضت هذه النسبة عام 1980 الى 4.4 %، اما خلال فترة الحرب الايرانية العراقية عام 1980 نجد ان القطاع الصناعي انتعش وبدء يتصاعد ووصل الى اعلى نسبة له طيلة فترة الدراسة في مساهمته في GDP عام 1986 بنسبة 32.6% بسبب الاهتمام الحكومي المتزايد بالتصنيع العسكري والصناعات الاخرى والشكل البياني (6) يوضح هذا التحسن على العكس من تراجع القطاعين الزراعي والنفطي الى 14.1% و 13.9 % على التوالي للعام نفسه وهذا التراجع سببه حرب الخليج الاولى وما نتج عن تدهور لقطاع الزراعي وانخفاض صادرات النفط وتوقف خط انابيب نقل النفط السوري.

اما عقد التسعينات والتي شهد اجتياح الكويت والعقوبات الاقتصادية والتي ادت الى انتعاش القطاع الزراعي بحيث وصل الى اعلا نسبة مساهمته في GDP ب 42% في عام 1996 والشكل البياني (6) يوضح ذلك يرجع ذلك الى اهتمام الدولة لهذا القطاع لتأمين الحاجات الضرورية ويدل على امكانية هذا القطاع الحيوي وامكانية مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي لان العراق يمتلك مقومات وقدرات للنهوض بالقطاع الزراعي اضافة الى العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي من قبل الامم المتحدة ادى الى تدهور القطاعين قطاع النفط وقطاع الصناعي الى ادنى مستوى بنسبة مساهمة ب 0.04 % و 2.3% على التوالي للعام نفسه⁽¹⁵⁾، هذا نتيجة فرض العقوبات وقصف المنشأة النفطية وتضرر منافذ التصدير في الجنوب بسبب حرب الخليج الثانية وتوقف صادرات النفط العراقي واندثار وتقدم القطاع الصناعي وتخلفه، وبعد التوقيع على مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام 1995 وارتفاع النسبي في اسعار النفط ووصل ارتفاع مساهمة قطاع النفط عام 1999 الى 72.2%⁽¹⁶⁾،

ونسبة كبير في مساهمته ب GDP ب 83.3 % وانخفض القطاعات الزراعية والصناعية انخفاض كبير بنسبة مساهمة ب 4.6 % و 0.90 % على التوالي في عام 2000 .

اما في الالفية الثالثة فقد تراجع القطاع النفطي مرة اخرى بسبب الاحتلال الامريكي عام 2003 وما نتج عنه من تخريب للمنشأة النفطية وغير النفطية فانخفضت عوائد النفط نهاية العام نفسه بسبب خفض الانتاج والتصدير، ثم نهض هذا القطاع مرة اخرى بحيث وصل نسبة مساهمة النفط عام 2006 ب 55.2 % وتراجع أيضاً القطاعين الزراعي والصناعي وكانت نسبة مساهمتهما في GDP ب 5.8 % و 1.5 % وبعد ذلك بدء قطاع النفط في عام 2008 يرتفع بسبب ارتفاع الاسعار عالمياً وزيادة صادرات النفط الخام وصلت نسبة مساهمته 55% من GDP⁽¹⁷⁾ والشكل البياني (6) يوضح ذلك، و يعود ذلك الى الاستثمار عن طريق جولات التراخيص اما سبب تراجع القطاعين الزراعي والصناعي يرجع الى بسبب الانكشاف الاقتصادي للبضائع المستورة وعدم وضع خطة رصينة لنهوض بهذه القطاعات وغيرها، اما في منتصف عام 2014 حدثت صدمتان للاقتصاد العراقي هما انهيار اسعار النفط الخام في السوق العالمية ومواجهة تنظيم داعش الارهابي هذا ادى الى التأثير على مجمل الفعاليات الاقتصادية،⁽¹⁸⁾ وفي عام 2015 انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط بشكل كبير وصلت 32.2 بسبب انخفاض اسعار النفط الخام الى 44.7 دولار⁽¹⁹⁾، وبسبب انخفاض التخصيصات الفعلية للاستثمار الحكومي في خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 للصناعات التحويلية حيث بلغت هذه المخصصات للسنوات الاربعة 3.52 % وكانت نسبة التنفيذ متدنية وبلغت 23.3 % ادى الى تراجع نمو القطاعات الاخرى⁽²⁰⁾.

الجدول (3) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1970 - 2015)

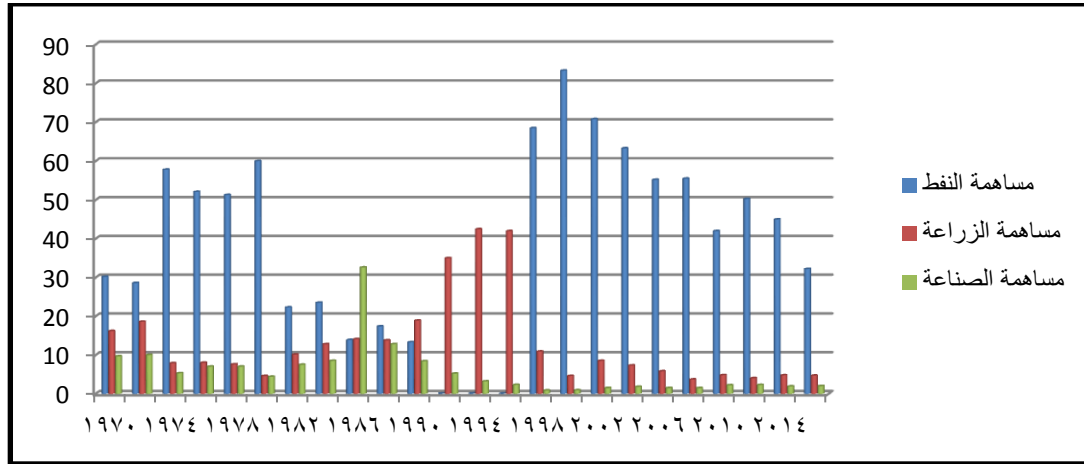
السنة	الناتج المحلي الاجمالي	مساهمة النفط %	مساهمة الزراعة %	مساهمة الصناعة %
1970	1199.1	30.2	16.2	9.7
1972	1398.9	28.6	18.6	10.0
1974	3522.6	57.8	7.9	5.3
1976	5381.7	52.1	8.0	7.0
1978	7225.4	51.3	7.6	7.0
1980	15918.2	60.0	4.6	4.4
1982	12932.5	22.3	10.12	7.5
1984	15271.8	23.5	12.8	8.5
1986	15419.0	13.9	14.1	32.6
1988	20555.6	17.4	13.8	12.8
1990	24398.8	13.3	18.9	8.4
1992	56814	0.05	35.0	5.2
1994	703821	0.09	42.5	3.2
1996	2556307	0.04	42.0	2.3
1998	4653524	68.5	10.9	0.86
2000	7930224.0	83.3	4.6	0.90
2002	41022927.4	70.8	8.5	1.5
2004	48206524.3	63.3	7.3	1.8
2006	96067160.6	55.2	5.8	1.5
2008	155982258	55.5	3.7	1.5
2010	177008632.3	42.0	4.8	2.2
2012	251666999.1	50.28	4.03	2.26
2014	258900633.1	45.01	4.77	1.90
2015	192403827.9	32.2	4.7	2.0

المصادر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية والفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي، 2009 - 2014.

2 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث 2003، المجموعة الاحصائية من 1991 - 2001 .

3 - صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، (1988 - 1998)(1994 - 2004)، التقرير العربي الموحد.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .
الشكل (6) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لسنوات مختارة

المبحث الثالث: تقدير وتحليل النتائج

نتائج اختبار الاستقرارية:

تم اجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باعتماد طريقة ديكي- فولر الموسع (ADF)، اذ تختبر فرضية العدم (H_0) عدم استقراريه السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير الى استقراريه السلاسل الزمنية.

الجدول (5)

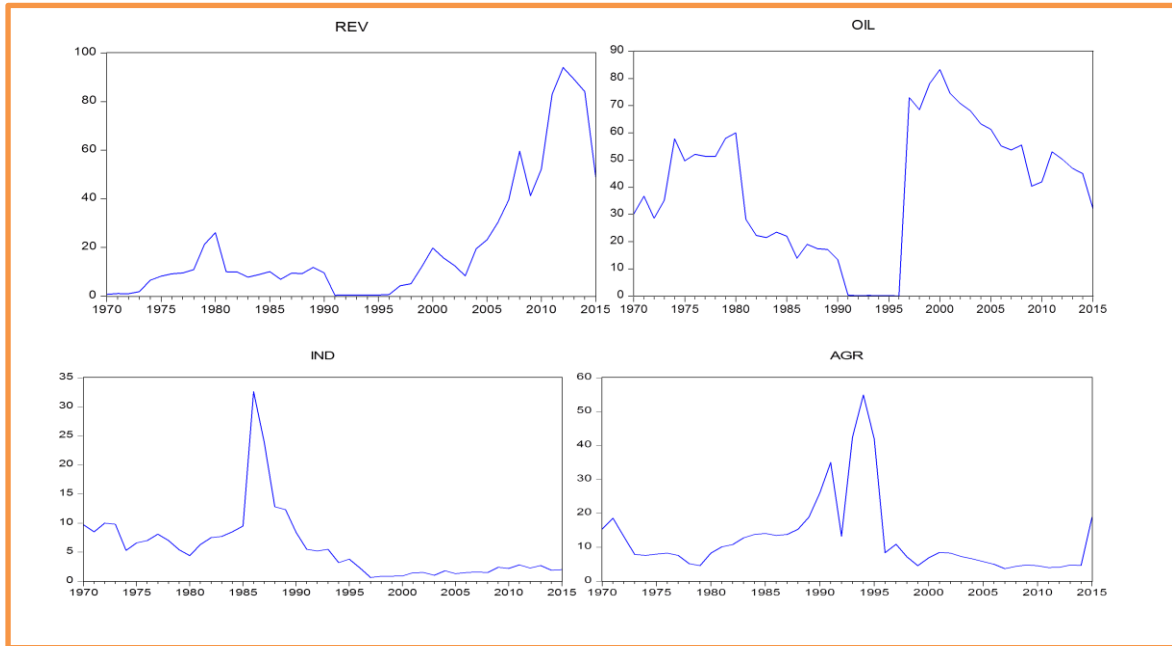
نتائج اختبار ADF ديكي فولر الموسع

1 st difference test			Level			المتغيرات
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept	
- 6.770*	- 6.6138*	- 6.688*	- 0.963	- 1.9073	- 1.947	Oil
- 4.4641*	- 4.2515*	- 4.4189*	- 0.4243	- 1.8096	- 1.13286	REY
-7.1321*	- 6.9739*	- 7.0580*	- 1.9454	- 2.9361	- 2.5099	Ind
- 6.69831*	- 6.5391*	- 6.6172*	- 1.6939	- 2.6688	- 2.7094	AGR

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

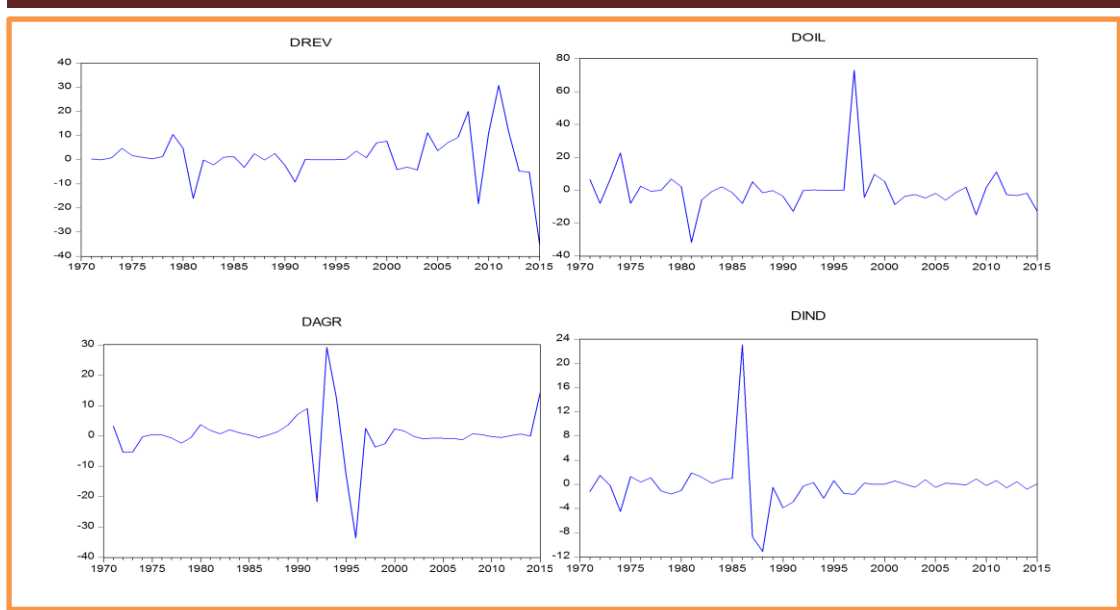
*تشير الى المعنوية الاحصائية 1% **تشير الى المعنوية الاحصائية 5%

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (5) ان كافة المتغيرات (REV،OIL،AGR،IND) غير مستقرة بالمستوى ولكافة الحالات سواء بحد ثابت فقط او بحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه ، وكانت قيم (τ) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية (الدرجة) بشكلها المطلق، مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وبعد اخذ الفروق الاولى لها اصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية (1%) ، حيث (τ) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند كل الحالات وبمستوى معنوية (1%)، اي ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الاولى ($I(1)$)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، نستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية كافة تكون مستقرة في جميع الحالات (ثابت فقط، ثابت واتجاه عام، بدون ثابت واتجاه عام) وعند جميع المستويات (1%، 5%)، بعد اخذ الفروق الاولى لجميع المتغيرات كما في الجدول (5) اي ان السلاسل الزمنية كافة متكاملة من نفس الدرجة ($I(1)$) ، الامر الذي ينسجم مع منطق النظرية القياسية، التي تفترض ان اغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الاول، يبين امكانية بناء نموذج انحدار يتصف بالاستقرار، وامكانية تحليل انحدار هذا النموذج ولا يكون هذا الانحدار زائفا، ويمكن إيضاح استقراره المتغيرات في الاشكال البيانية الاتية :



المصدر: من نتائج البرنامج الجاهز EVIWS9

الشكل (7) عدم استقراره السلسلة عند المستوى للمتغيرات.



المصدر: من نتائج البرنامج الجاهز EVIWS9

الشكل (8) استقراري السلسلة الزمنية عند الفرق الاول للمتغيرات.

اولاً- قياس اثر العوائد النفطية على قطاع الصناعات التحويلية

يعتبر هذا الاختبار في غاية الاهمية لكشف التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له اهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تبين النماذج القياسية وفقاً لنظرية التكامل المشترك في حالة عدم وجود تكامل مشترك، فان العلاقات التوازنية بين المتغيرات تبقى لا تعكس النتائج المرجوة ومثار للشك.

1 - نتائج اختبار التكامل المشترك

ان اختبار التكامل المشترك Co integration test هو اختبار استباقي لتجنب الانحدار الزائف (Spurious regression) وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (ind، oil) يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

ولغرض اختبار التكامل المشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية، تم استخدام طريقة انجل - جرانجر ذات الخطوتين للتكامل المشترك كما اشرنا في المبحث الاول، الخطوة الاولى: تتضمن تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS بين المتغيرين

$$ind = \alpha + \beta oil + e_t$$

الخطوة الثانية: اختيار مدى استقراريه البواقي المتحصل عليها من الخطوة الاولى، باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة، فاذا كانت الاختبارات تدل على استقرار البواقي (e_t) بحيث تكون

البواقي متكاملة من الدرجة صفر $(0) \sim I(e_t)$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (ind) ، (oil) ونستنتج وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرين، اما اذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين.

الجدول (6)

علاقة انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: IND
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 09:02
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.38225	1.537638	6.752075	0.0000
OIL	-0.114795	0.033273	-3.450037	0.0012
Mean dependent var				
S.D. dependent var				
Akaike info criterion				
Schwarz criterion				
Hannan-Quinn criter.				
Durbin-Watson stat				
R-squared				
Adjusted R-squared				
S.E. of regression				
Sum squared resid				
Log likelihood				
F-statistic				
Prob(F-statistic)				

المصدر : مخرجات البرنامج 9:EvIEWS

وتشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية (F, R^2, t) بمستوى دلالة 1%، ويتضح أيضاً من النموذج وجود علاقة عكسية بين المتغيرين (ind) و (oil) ، هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) (e_t) من هذه العلاقة المقدرة لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها من الدرجة صفر (0) ، وباستخدام اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع (ADF).

الجدول (7)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)

Null Hypothesis: ET has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0053	-2.857211	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.617364	1% level	Test critical values:
	-1.948313	5% level	
	-1.612229	10% level	

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

وقد تبين ان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-2.857) اكبر من القيمة الجدولية (الدرجة) (-2.6173) بمستوى معنوية 1% عند المستوى وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى ان سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر(0)، وهذا يؤكد ان المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنه طويلة الاجل، وطالما ان البواقي مستقرة عند المستوى فان الانحدار السابق غير زائف وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وللتأكد أكثر من صحة النتائج سيتم اعتماد الاختبار الثاني للتكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن - جسليوس (1990) (Johansen and Juselius) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة تقدرها والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الاجل بين المتغيرين.

وقبل البدء بأجراء هذا الاختبار لابد من تحديد مدة الابطاء الزمني المثلى حيث يشار هنا الى ان اختبار السببية حساس لاختبار الفجوة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد العدد الامثل لمدد التباطؤ (Lags)، تم استخدام نموذج (VAR) والذي يوضح خمسة معايير (AIC , SC, FPE, LR HQ). وقد اظهرت النتائج ان المعايير الخمسة اختارت فترة واحدة كما موضح في الجدول (8). وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في اطار (VAR) فترة زمنية واحدة.

الجدول (8)

أختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IND OIL
Exogenous variables: C
Date: 06/02/17 Time: 09:50
Sample: 1970 2015
Included observations: 42

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
15.58160	15.63402	15.55127	19448.71	NA	-324.5767	0
13.96857*	14.12582*	13.87758*	3649.400*	72.70237*	-285.4293	1
14.18886	14.45094	14.03721	4288.649	1.141407	-284.7815	2
14.38259	14.74951	14.17028	4918.735	2.009189	-283.5759	3
14.51832	14.99007	14.24536	5340.616	3.808267	-281.1525	4

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

ولاختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جسيوس ، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (9) الى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية 5%، ان قيمة (λ Trace) المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة Critical Value بالنسبة للمتغيرات، وقيمة (λ Max) المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة Critical value، مما يعني بوجود تكامل مشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل بينهما وهذا يمكننا من اجراء الخطوة التالية وعندها يكون النموذج اكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

الجدول (9)

اختبار جوهانسن – جسيوس للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0055	15.49471	21.49193	0.365362	None *
0.1637	3.841466	1.939807	0.044109	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0066	14.26460	19.55213	0.365362	None *
0.1637	3.841466	1.939807	0.044109	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

2- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) : بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الاجل متغيراً مستقلاً مبطئ لفترة واحدة في نموذج (VAR) وفق النموذج المشار اليه سابقاً وقد اظهرت النتائج الموضحة في الجدول (10) ان معلمة تصحيح الخطأ (ET-1) هي

الجدول (10)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: DIND				
Method: Least Squares				
Date: 06/02/17 Time: 11:18				
Sample (adjusted): 1971 2015				
Included observations: 45 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8196	-0.229435	0.592202	-0.135872	C
0.0945	-1.710781	0.043935	-0.075164	DOIL
0.0101	-2.692587	0.113770	-0.306336	ET_1
-0.171111	Mean dependent var	0.180313	R-squared	
4.286054	S.D. dependent var	0.141280	Adjusted R-squared	
5.660637	Akaike info criterion	3.971763	S.E. of regression	
5.781082	Schwarz criterion	662.5457	Sum squared resid	
5.705538	Hannan-Quinn criter.	-124.3643	Log likelihood	
1.861919	Durbin-Watson stat	4.619540	F-statistic	
		0.015368	Prob(F-statistic)	

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

(-0.3063) وهي سالبة ومعنوية مما يعني ان المتغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك وهناك علاقة توازنه طويلة الاجل بينهما، كما تعني ان 30% من الاختلال قصير الاجل في الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) سنوياً باتجاه التوازن من خلال تغيير العوائد النفطية، هذا وقد بلغت F المقدرة والمحسوبة 4.619 وهي معنوية بمستوى 1% كما ان قيمة (D.W) هي 1.86 وهي قريبة جدا من (2) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مقبولة نحو التوازن، بمعنى ان قطاع الصناعة التحويلية (IND) يستغرق حوالي (3.3) (0.30 ÷ 1) سنة باتجاه قيمته التوازنية اثر اي صدمة او تغيير من العوائد النفطية (oil) وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه في الاجل الطويل .

هذا ومن الجدير بالذكر ان الميل الحدي لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تجاه العوائد النفطية بلغت (0.11) في الامد الطويل اعتماداً على نتائج الجدول (10)، في حين بلغت (0.07) في الامد القصير. ومن الجدول نلاحظ أن إشارة المعلمات المقدرة جاءت خلافاً للمتوقع، اي أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 75%، وهذه الحقيقة تؤكد صحة فرضية الدراسة .

ثانياً - قياس أثر العوائد النفطية على القطاع الزراعي

1- اختبار التكامل المشترك (co integration test)

الجدول (11)

علاقة انحدار التكامل المشترك بين (AGR) و (oil)

Dependent Variable: AGR					
Method: Least Squares					
Date: 06/02/17 Time: 12:43					
Sample: 1970 2015					
Included observations: 46					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	25.08030	2.342942	10.70462	0.0000	
OIL	-0.317052	0.050700	-6.253525	0.0000	
	0.470559R-squared				12.50022
	0.458527Adjusted R-squared				11.07013
	8.145941S.E. of regression				7.075421
	2919.679Sum squared resid				7.154927
	-160.7347Log likelihood				7.105205
	39.10657F-statistic				1.363362
	0.000000Prob(F-statistic)				

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

وتشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الاحصائية (F, R², t) بمستوى دلالة 1%، ويتضح أيضاً من النموذج وجود علاق عكسية بين المتغيرين (AGR) و (OIL)، هذا وقد تم اختبار حد الخطأ (البواقي) (e_t) من هذه العلاقة المقدرة لبيان مدى استقرارها عند المستوى وتكاملها من الدرجة صفر (0)، وباستخدام اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع (ADF) فيما اذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (0).

الجدول (12)

اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (e_t)

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-4.760510	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.617364	1% level Test critical values:
	-1.948313	5% level
	-1.612229	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

وقد تبين ان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (- 4.7605) اكبر من القيمة الجدولية (الدرجة) (-2.6173) بمستوى معنوية 1% عند المستوى وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى ان سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر(0)، وهذا يؤكد ان المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنه طويلة الاجل، وطالما ان البواقي مستقرة عند المستوى فان الانحدار السابق غير زائف، وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وللتأكد أكثر من صحة النتائج سيتم اعتماد الاختبار الثاني للتكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن- جسيوليوس (1990) (Johansen and Juselius) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة تقدرها والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الاجل بين المتغيرين، وقبل البدء باجراء هذا الاختبار لابد من تحديد مدة الابطاء الزمني المثلى كما هو موضح في الجدول (13).

الجدول (13)

اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج VAR

Endogenous variables: AGR OIL
Exogenous variables: C
Date: 06/02/17 Time: 12:56
Sample: 1970 2015
Included observations: 42

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
16.42911	16.48153	16.39878	45390.00	NA	-342.3744	0
15.12720	15.28445	15.03621	11625.31	60.56905	-309.7603	1
14.97218	15.23427	14.82053	9386.699	15.02751	-301.2312	2
14.90626	15.27318	14.69396	8303.892	11.09691	-294.5731	3
14.73739*	15.20914*	14.46443*	6648.631*	13.86016*	-285.7530	4

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

وقد اظهرت النتائج ان المعايير الخمسة اختارت اربعة فترات أبطاء زمني كما موضح في الجدول (13)، وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في اطار (VAR) (4) فترات زمنية.

جدول (14)

اختبار جوهانسن - جسيوس للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0278	15.49471	17.16209	0.212090	None *
0.0066	3.841466	7.388843	0.164910	At most 1 *
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.2272	14.26460	9.773246	0.212090	None
0.0066	3.841466	7.388843	0.164910	At most 1 *
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (14) الى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية 5% وذلك حسب اختبار الاثر trace test (trace λ) حيث بلغ (17.1620) وهو يفوق القيمة الحرجة البالغة (15.4947) بمستوى معنوية 5% الذي يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (OIL) و (AGR) وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل بينهما.

2 - نموذج تصحيح الخطأ (ECM) : بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الاجل متغيراً مستقلاً مبطئ لفترة واحدة في النموذج كما موضح في الجدول (15).

الجدول (15)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: DAGR

Method: Least Squares

Date: 06/02/17 Time: 13:40

Sample (adjusted): 1971 2015

Included observations: 45 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9776	0.028217	1.121732	0.031652	C
0.1346	-1.525694	0.087469	-0.133451	DOIL
0.0003	-3.935798	0.147737	-0.581461	ET_1
0.077778	Mean dependent var	0.270272	R-squared	
8.605701	S.D. dependent var	0.235523	Adjusted R-squared	
6.938504	Akaike info criterion	7.524340	S.E. of regression	
7.058948	Schwarz criterion	2377.859	Sum squared resid	
6.983404	Hannan-Quinn criter.	-153.1163	Log likelihood	
1.834177	Durbin-Watson stat	7.777850	F-statistic	
		0.001338	Prob(F-statistic)	

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews:9

وقد اظهرت النتائج الموضحة في الجدول (15) ان معلمة تصحيح الخطأ (ET-1) هي (-0.5814) وهي سالبة ومعنوية مما يعني ان المتغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك وهناك علاقة توازنه طويلة الاجل بينهما، كما تعني ان 58% من الاختلال قصير الاجل في الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) سنوياً باتجاه التوازن من خلال التغيير العوائد النفطية، هذا وقد بلغت F المنسبة لهذا النموذج 7.777 وهي معنوية بمستوى 1% كما ان قيمة (D.W) هي 1.83 وهي قريبة جدا من (2) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مقبولة نحو التوازن، بمعنى ان الانفاق العام يستغرق حوالي (1.7) (1÷0.58) سنة باتجاه قيمته التوازنية اثر اي صدمة او تغيير من (OIL) وهذا يؤكد وجود علاقة توازنه في الاجل الطويل، هذا ومن الجدير بالذكر ان الميل الحدي لمساهمة قطاع الزراعة في GDP تجاه العوائد النفطية بلغت (0.13) كما في الجدول (15)، ومن الجدول نلاحظ أن أشاره المعلومات المقدرة جاءت خلافاً للمتوقع، اي أن مساهمة قطاع الزراعة في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بنسبة 31% وهذه الحقيقة تؤكد صحة فرضية الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

1 - الاستنتاجات

- 1- ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على قطاع واحد استخراحي قطاع النفط وهي صفة احادية الجانب في تمويل الميزانية الحكومية ويهيمن هذا القطاع على الصادرات بحيث تؤثر الصدمات الخارجية تأثيراً كبيراً في الاقتصاد وهي صفة الدولة الريعية.
- 2- اتضح من تحليل الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الاجمالي ان ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) مما يؤكد وجود العلاقة العكسية بين تطور ايرادات قطاع النفط وانخفاض وتراجع معدلات النمو في القطاعات غير النفطية للمدة الدراسية (1970-2015).
- 3- إن وفرة العوائد المالية من الموارد الطبيعية الناضبة متمثلة (بالنفط الخام) ذات اثر سلبي على عملية نمو الاقتصاد العراقي ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بلعنة الموارد ومن ثم الاصابة بالمرض الهولندي للمدة 1970-2015.
- 4- رغم حصول الاقتصاد العراقي على ايرادات كبيرة جداً من الموارد النفطية المتمثلة بالصادرات لا توجد خطة لتنويع الاقتصاد العراقي من خلال دعم واستثمار هذه الايرادات للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة).
- 5- ان الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات النهوض بالقطاعات الانتاجية غير النفطية وثبت خلال مدة الدراسة عندما تنخفض الايرادات النفطية تزيد الايرادات الانتاجية وترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وهذا واضح خلال فترة السبعينيات وخلال مدة العقوبات الدولية ومدة التسعينات.
- 6- تشير معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات (القطاع النفطي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي)، الى وجود علاقة عكسية سالبة اي ان زيادة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي الى انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انخفاض مساهمة قطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغت درجة الارتباط $(-0.46143, -0.6859)$ على التوالي.
- 7- كما تثبت الدراسة الكمية هناك وجود تكامل مشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات اي في حالة وجود خطة حكومية طويلة الاجل لتطوير القطاعات الانتاجية غير الاستخراجية من العوائد النفطية المتزايدة سوف ترتفع مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.
- 8- واثبتت الدراسة ايضاً أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 13%، وأن مساهمة قطاع الزراعة في GDP تتأثر عكسياً بالعوائد النفطية، بمعنى ان زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بنسبة 31% وهذه الحقيقة تؤكد صحة فرضية الدراسة.

2- التوصيات

- 1- العمل على رسم استراتيجية اقتصادية واضحة الرؤى والأهداف وتستند إلى واقع الاقتصاد العراقي، وتعمل على تحديد الأولويات للقطاعات الانتاجية في عملية النمو الاقتصادي تتميز

بالترباط والتكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وان تسعى إلى بناء قاعدة أساسية للاقتصاد من خلال التحول في هيكل الإنتاج بالقدر الذي يخلص الاقتصاد من الاعتماد على المورد الواحد (النفط) لتنويع الاقتصادي.

2- أن تستند استراتيجية النمو إلى ثورة زراعية وصناعية وسياسة تنموية تجعل من القطاعات الزراعية والصناعية قطاعات ديناميكية قادرة على النمو الذاتي المستدام، من أجل تحقيق التوازن للنمو الاقتصادي لجميع القطاعات بالشكل الذي يحقق تنمية زراعية صناعية مستدامة قادرة على زيادة الإنتاج لتلبية الحاجات الغذائية والسلعية الأساسية للسكان وصولاً إلى مرحلة الأمن الغذائي وصناعة قادرة على تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي ثم التوجه نحو التصدير.

3- تبني سياسات تنموية للبحث والتطوير للقطاعات الانتاجية واضحة المعالم والأهداف تنسجم مع السياسة العامة للدولة وتمول من الإيرادات النفطية.

4- ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بأنواعها ولاسيما الاستثمارات المباشرة لإعادة أعمار المشاريع الزراعية والصناعية، والعمل على توجيه الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية كقطاع الخدمات وأولها في البنى التحتية والطاقة والمواصلات والخدمات الأساسية الأخرى لأنها الأساس في دعم ونجاح الاستثمارات .

5- العمل على تطوير القطاع المالي الذي يعتبر الممول الرئيسي للاستثمارات وطالبي التمويل من القطاع الخاص الداخلي والخارجي وتمويل المشاريع وتسهيل عملية القروض واعطاء دور اكبر للمصارف الاهلية غير المشاركة بتطوير الاقتصاد وعدم الاعتماد على المصارف الحكومية فقط.

6 – الاستفادة من تجارب الدول الذي تملك موارد نفطية واتجهت نحو تنويع الاقتصاد واعتبرت إيرادات النفط شيء ثانوي وطورت القطاعات الأخرى وتجاوزت الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الاقتصادي جراء اسعار النفط.

7- الاهتمام بالصناعة النفطية واقامة مشاريع صناعية كبرى تعتمد النفط مادة اولية (كالبتر وكيمياويات والأسمدة والصناعات البلاستيكية والصناعات الكيماوية الأخرى) كونها تمتلك ميزة نسبية لوفرة المادة الأولية لسد حاجة الطلب المحلي وتخفيض الاستيرادات وزيادة نسبة التوظيف.

8- التخلص من التقلبات الاقتصادية والصدمات الخارجية المتمثلة بارتفاع وانخفاض اسعار النفط الخام، وعوامل أخرى من خلال تقليل الانفاق الحكومي وتنويع مصادر الدخل من خلال زيادة مستوى الضرائب العادلة ووضع خطط استثمارية للعوائد النفطية او تأسيس صندوق سيادي في فترات ارتفاع اسعار النفط الخام كما هو موجود في دولة الامارات العربية المتحدة.

المصادر والهوامش

1- Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis, Posted on the Internet on the site <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/185/40719.html>.

2- علي مرزا، "النفط بين السياسات والأوهام"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، 2016، ص 18.

3- يحيى حمود حسن، "خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات، دراسات في الاقتصاد العراقي"، ط1، 2012، ص78.

- 4- منتظر سعد البطاط، "الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، ص 62، معلومات متاحة على الشبكة الدولية <http://int.search.tb.ask.com/search>.
- 5- فلاح حسن ثويني، "الإدارة الاقتصادية للإيرادات النفطية في العراق بعد عام 2003"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية العدد 93، السنة 35، ص 347.
- 6 - جعفر طالب محمد وكوثر محمد دهميم، "السياسة النفطية العراقية ودورها في الاقتصاد"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 7، السنة 2012، ص 16، على الموقع <https://www.iasj.net/iasj?func=search&template>
- 7- محمد حسين الجبوري وآخرون، "دراسة مقارنة مكانية تطبيقاتها في العراق"، المجلد 3، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 157
- 8- صندوق النقد الدولي، "العراق تقرير القضايا المختارة، التقرير القطري 15/236"، 2005، ص 13.
- 8- حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإدارة الكفوة للعوائد النفطية، مجلة اهل البيت، العدد 3، السنة 2006، ص 13.
- 9- عبد الصمد سعدون الشمري وخضر عباس احمد النداوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003، معلومات متاحة على شبكة الدولية <http://int.search.tb.ask.com/search>
- 10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، "مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 - 2010)"، 2011، ص 4.
- 11- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط"، قطر، 2015، ص 6، معلومات متاحة على شبكة الدولية <http://int.search.tb.ask.com/search/GGmain.jhtm>
- 12- سامي عبيد التميمي، الاقتصاد العراقي اسباب الانهيار وطرائق المعالجة، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016/4، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب الاهلية، ص 337.
- 13- باسم حمادي الحسن، "الاستثمار الاجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد"، ط 1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص 107.
- 14- حسين شناوة مجيد، "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 5، لسنة 2011، ص 19.
- 15- مناف مرزة محمد، "استراتيجية التنويع واثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العراقي دراسة تحليلية للمدة 2003-2014"، بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة وكلية شط العرب الاهلية، 2016/4، ص 463.
- 16- حسين شناوة مجيد، مصدر سابق، ص 20.
- 17- أديب قاسم شندي وبتول حسن رداد الزبيدي، تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 - 2012)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص 11.
- 18- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي 2014، ص 3.
- 19 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية الفصلية للنتائج المحلي الاجمالي، 2015، ص 2.

20- صبرينة يونس وهشام بن عزة , نحو مشروع وطني للتنمية , بحث ملقى في وقائع المؤتمر العلمي 2016/4, لجامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الاهلية , ص344.